الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«النفط الكويتي» يرتفع 1٪

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 59 سنتا ليبلغ 54,53 دولارا بزيادة 1٪، وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية، ارتفعت أسعار النفط خلال تداولات أمس مستمدة الدعم من تراجع في صادرات النفط القادمة من العراق، ثاني أكبر منتج في أوبيك، وتوقع تراجع ممتد في مخزونات النفط التجارية الأميركية، حسب «رويترز».

وارتفع خام القياس العالمي مزيج برنت في العقود الآجلة تسليم ديسمبر 10 سنتات إلى 57,47 دولارا للبرميل، وارتفع الخام الأميركي تسليم ديسمبر 6 سنتات إلى 51,96 دولارا.

14 ٪ ارتفاع ربحية السهم إلى 20,1 فلساً

54 مليون دينار أرباح «برقان» في 9 أشهر.. بنمو 11٪

ماجد العجيل

أعلنت مجموعة بنك برقان في بيان صحافي أمس عن أرباحها لفترة الأشهر التسعة من العام المالي 2017، حيث يواصل البنك اتباع نهج النمو الانتقائي، مع التركيز على الكفاءة التشغيلية وتحسين العوائد.

وبالنسبة للأشهر التسعة الأولى من العام الحالي مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، ارتفع صافي الدخل 11٪ ليصل إلى 53,9 مليون دينار من 48,6 مليون دينار.

وارتفع صافي الدخل الأساسي (باستثناء الاحتياطيات الاحترازية وبعد احتساب كلفة سندات AT1) بنسبة 5٪ ليصل إلى 58,7 مليون دينار، بينما ارتفعت ربحية السهم 14٪ لتصل إلى 20,1 فلسا من 17,7 فلسا في العام الماضي.

وأضاف البنك أنه خلال نفس الفترة، نمت القروض والسلفيات 6٪ على أساس سنوي لتصل إلى 4,5 مليارات دينار، ونمت ودائع العملاء بنسبة 3٪ لتصل إلى 4 مليارات دينار، في حين وبلغت نسبة الأصول المتعثرة (NPA) صافي الضمانات 1,1٪، بينما بلغت نسبة التغطية (صافي الضمانات) 400٪. وتبلغ نسبة كفاية رأس المال 16,4٪ كما في 30 سبتمبر 2017.

أرقام ذات دلالة

- 6 ٪ نمو القروض والسلفيات إلى 4,5 مليارات دينار
- 3 ٪ ارتفاع الودائع إلى 4 مليارات دينار
- 400 ٪ نسبة التغطية.. و16,4٪ كفاية رأس المال
- 6 ٪ نمو الدخل التشغيلي للمجموعة إلى 179 مليون دينار
- 15 مليون دينار صافي الدخل المعلن بالربع الثالث

العجيل: نركز في إستراتيجيتنا على جودة العوائد والتحوط والكفاءة التشغيلية

مؤشراتنا المالية مستمرة في الاتجاه الصحيح في عملياتنا بالكويت والعالم

وفي هذا الصدد، قال رئيس مجلس إدارة مجموعة بنك برقان ماجد العجيل: «يواصل البنك تقديم أداء متين منذ بداية العام حيث يركز في استراتيجيته على جودة العوائد والتحوط والكفاءة التشغيلية. وبلغ العائد على حقوق الملكية (ROE) 11,2٪ بينما بلغ العائد على حقوق الملكية الملموسة (ROTE) 12٪».

وأوضح أن «العمليات الدولية تساهم حاليا بنسبة 44٪ من الدخل التشغيلي للمجموعة الذي نما 6٪ على أساس سنوي ليصل إلى 179,3 مليون دينار، مما يعكس فاعلية استراتيجية التوسع والتنويع في اقتصادات تنمو بوتيرة أسرع».

وأضاف العجيل: «إن قوة قدراتنا التشغيلية تسفر عن أداء قوي انعكس خلال الأشهر التسعة الأولى من العام ككل وأيضا في الربع الثالث، حيث سجلت مجموعة بنك برقان صافي دخل الأساسي (باستثناء الاحتياطيات الاحترازية وبعد احتساب كلفة سندات AT1) بقيمة 17,3 مليون دينار. وعليه بلغ صافي الدخل المعلن في الربع الثالث 15 مليون دينار بعد تخصيص 5 ملايين دينار كاحتياطيات الاحترازية».

وأكد العجيل ان مؤشراتنا المالية الرئيسية مستمرة في الاتجاه الصحيح في عملياتنا في الكويت والعمليات الدولية، قائلا «أنا واثق ومتفائل من استمرار الأداء القوي للمجموعة».

وبهذه المناسبة، قال العجيل «أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر لعملائنا ومساهمينا على ثقتهم بإمكانياتنا، وكذلك أتقدم بالشكر للجهات الرقابية وبالأخص بنك الكويت المركزي على دعمه المستمر، وأيضا أتوجه لأعضاء الفريق التنفيذي بالشكر كذلك لقيادتهم الحكيمة للمجموعة وتنفيذهم المحكم للإستراتيجية، ولموظفينا على دعمهم المستمر والتزامهم».

يذكر أن البيانات المالية المجمعة تتضمن نتائج عمليات المجموعة في الكويت، وحصتها من عمليات المصارف الإقليمية التابعة لها، وهي بنك برقان – تركيا، وبنك الخليج الجزائر، وبنك بغداد، وبنك تونس الدولي. وتضم مجموعة بنك برقان واحدة من كبرى شبكات الفروع الإقليمية والتي تضم أكثر من 175 فرعا في جميع أنحاء الكويت وتركيا والجزائر والعراق وتونس ولبنان وكذلك مكتب تمثيلي في دبي – الإمارات العربية المتحدة.

الشركة أغلقت 27 ملاحظة من «ديوان المحاسبة».. رقم قياسي لم يتحقق

جعفر لـ «الأنباء»: «نفط الكويت» ردت على 49 سؤالاً برلمانياً من أصل 51

جعفر في لقطة جماعية مع فريق التدقيق

أحمد مغربي

كشف الرئيس التنفيذي في شركة نفط الكويت جمال جعفر ان الشركة تولي كامل اهتمامها للأسئلة البرلمانية حيث بلغ عددها 51 سؤالا منذ شهر يناير الماضي وقد أجابت الشركة عن 49 منها بمتوسط فترة رد تبلغ 13 يوما.

وأوضح جعفر في تصريح خاص لـ«الأنباء» أن «نفط الكويت» تدرك الأهمية الكبرى لملاحظات ديوان المحاسبة وهي تضعها دوما في الاعتبار حيث تعمل جاهدة على إغلاقها والاستفادة منها في تطوير وتحديث إجراءاتها وممارساتها، ومضى قائلا إن «ديوان المحاسبة هو العين الثالثة التي تقيم من خلالها الشركة أعمالها».

وأشار جعفر إلى أن نفط الكويت قد اتخذت سلسلة من الإجراءات مؤخرا للعمل على تسهيل عمل فرق الديوان النظامية منها فيما يتعلق برقابة الأداء، ومن بينها إعادة هيكلة لأجهزة المتابعة الخاصة بملاحظات الديوان وجعلها تحت إشراف مكتب الرئيس التنفيذي في الشركة، وقد أسفر ذلك عن إغلاق 27 ملاحظة العام الماضي بالمقارنة بتسع وعشر ملاحظات قد أغلقت في السنوات الماضية على التوالي، وهو ما يعد رقما قياسيا تحققه الشركة منذ سنوات طويلة، كما حظيت الشركة بتصنيف الديوان لها بأنها من الجهات الجادة في التعامل مع ملاحظات الديوان، الأمر الذي يدلل على سعيها إلى تعاونها الكامل في هذا الشأن.

وشدد جعفر خلال اللقاء مع رئيس فريق التدقيق التابع لديوان المحاسبة محمد المري وأعضائه المعينين حديثا أمس، على متانة العلاقة البناءة وإيمانه بتعزيز سبل التعاون مع ديوان المحاسبة.

وقال جعفر ان الشركة تؤمن بالدور المحوري للجهات الرقابية المتمثلة بديوان المحاسبة وجهاز التدقيق الداخلي، فهما العين الفاحصة التي نقيم من خلالها أعمالنا، وإنهما بمنزلة مؤشرات نستدل عبرها على أية مخاطر تحف أعمال الشركة.

تجدر الاشارة الى ان طبيعة الصناعة النفطية تحتم احيانا تكرار بعض الملاحظات واستمرارها مثل التسربات النفطية من خطوط الأنابيب وكذلك عمليات إنتاج النفط وما يصاحبها من حرق الغاز الذي يسجل ملاحظة من ديوان المحاسبة.

جمال جعفر

«ديوان المحاسبة» العين الثالثة التي تقيم أعمال الشركة

بالتزامن مع استحقاق بالقيمة نفسها

«المركزي» يصدر سندات لتنظيم السيولة بـ 240 مليون دينار

مصطفى صالح

أصدر بنك الكويت المركزي أمس سندات وتورق مقابل لتنظيم السيولة بالقطاع المصرفي بقيمة 240 مليون دينار لأجل 3 أشهر بعائد يصل إلى 1,75٪، وبتغطية بلغت 4 مرات حجم الإصدار، على ان يستحق سداد تلك السندات في 23 يناير 2018. ويتزامن هذا الإصدار الجديد مع استحقاق لسندات بقيمة 240 مليون دينار، كان البنك المركزي قد اصدرها في 25 يوليو 2017، لأجل 3 أشهر وبعائد بلغ 1,75٪.

وبذلك يصل إجمالي سندات بنك الكويت المركزي والتورق المقابل التي صدرت لتنظيم السيولة بالقطاع المصرفي منذ بداية العام الى 6,5 مليارات دينار، وهي متراجعة بنحو 500 مليون دينار وبنسبة 7٪ بالمقارنة مع الفترة نفسها من 2016، حيث بلغت وقتذاك 7 مليارات دينار.

فيما يبلغ حجم السندات المستحق سدادها منذ بداية 2017 وحتى 17 أكتوبر الجاري 6,8 مليارات دينار بفارق يزيد على 300 مليون دينار، وهو ما يعني أن هذا الفارق قد تم سداده من قبل بنك الكويت المركزي وليس بسندات مماثلة.

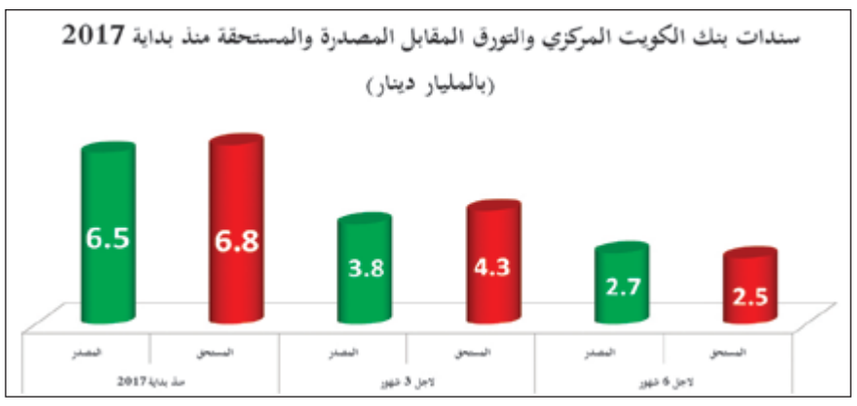

7٪ تراجعاً سنوياً بحجم الإصدارات منذ بداية العام إلى 6,5 مليارات دينار

وقد أصدر البنك المركزي ما قيمته 2,7 مليار دينار سندات لأجل 6 أشهر منذ بداية 2017 ووصل متوسط العائد عليها الى 1,66٪، يقابلها سندات مستحق سدادها بقيمة 2,5 مليار دينار بالفترة نفسها.

فيما أصدر سندات تورق مقابل لأجل 3 أشهر منذ بداية العام بقيمة 3,8 مليارات دينار بمتوسط عائد 1,55٪، يقابلها سندات مستحق سدادها بقيمة 4,3 مليارات دينار في الفترة نفسها.

وكانت البنوك الكويتية قد رفعت الفائدة على الودائع لأجل بالدينار بنسب متفاوتة تراوحت بين 0,125 و0,25٪، وذلك في خطوة لاحقة على تثبيت بنك الكويت المركزي سعر الخصم عند مستوى 2,75٪.

جدير بالذكر، أن البنك المركزي يطرح سندات محلية للبنوك العاملة بالقطاع المصرفي الكويتي لتنظيم السيولة لسحب ما يزيد من السيولة في السوق أو ضخ سيولة إضافية باسترداد تلك السندات من البنوك ودفع قيمتها بعد خصم العائد.

الكويتيون اشتروا 1236 عقاراً في تركيا خلال 9 أشهر

كونا: أظهرت بيانات إحصائية تركية أمس أن الكويتيين جاؤوا في المرتبة الثالثة بعد العراقيين والسعوديين من حيث شراء الأجانب للعقارات بتركيا في سبتمبر الماضي.

وأوضحت البيانات التي أصدرتها مؤسسة الإحصاء التركية أن المواطنين الكويتيين اشتروا 160 عقارا في سبتمبر الماضي ليحتلوا المرتبة الثالثة بعد العراقيين الذين تصدروا قائمة الترتيب بشراء 383 عقارا، في حين جاء السعوديون ثانيا بشراء 344 عقارا ثم الروس 129 عقارا، والبريطانيون 103 عقارات.

وبذلك رفع الكويتيون من مشترياتهم في العقار التركي إلى 1236 عقارا خلال 9 أشهر الأولى من 2017. وأشارت البيانات إلى أن مبيعات العقارات للأجانب في تركيا سجلت ارتفاعا كبيرا في سبتمبر الماضي بنسبة 75,2٪ مقارنة مع نفس الشهر في 2016، مبينة أن العدد الإجمالي للمبيعات بلغ 2236 عقارا. وأضافت أن مدينة اسطنبول كانت اكثر المدن التركية بيعا للعقارات للأجانب في سبتمبر الماضي، اذ بلغ عدد العقارات المبيعة 797 عقارا تلتها أنطاليا بعدد 520 ثم آيدين وبورصة وطرابزون بعدد 119 عقارا لكل مدينة. وفيما يتعلق بمبيعات العقارات في تركيا بشكل عام، أشارت البيانات إلى أنها ارتفعت أيضا خلال سبتمبر الماضي بنسبة 28,8٪ مقارنة بالشهر ذاته من العام الماضي، إذ تم بيع 140298 عقارا في جميع أنحاء تركيا. ولفتت البيانات إلى أن اسطنبول جاءت في المرتبة الأولى بين المدن التركية الأكثر بيعا للعقارات في سبتمبر الماضي، إذ بلغت مبيعاتها 23471 عقارا تلتها أنقرة بعدد 13945 عقارا ثم أزمير بعدد 7575 عقارا فيما حلت مدينة شيرناق في أسفل القائمة بمبيعاتها البالغة 28 عقارا.